شبكة المعلومات الجامعية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

المركز القانوني للمرأة في الحضارات القديمة
(دراسة مقارنة بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من الباحث

وليد محمد السيد عوض

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ طه عوض غازي (**رئيس لجنة الحكم على الرسالة**)

رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ حسن عبد الحميد محمود (**مشرفًا وعضواً**)

كلية الحقوق - جامعة عين شمس – عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية

أ.د/ سعيد أبو الفتوح محمد (**مشرفًا وعضواً**)

رئيس قسم الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عطا عبد العاطي السنباطي (**عضواً**)

أستاذ الفقه المقارن - كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحث : وليد محمد السيد عوض

اسم الرسالة : المركز القانوني للمرأة في الحضارات القديمة

(دراسة مقارنة بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية)

الدرجة العلمية : الدكتوراه .

القسم التابع له : فلسفة القانون وتاريخه

اسم الكلية : الحقوق .

الجامعة: عين شمس .

سنة التخرج : ٢٠١٣

سنة المنح : ٢٠٢١

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

المركز القانوني للمرأة في الحضارات القديمة

(دراسة مقارنة بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق
مقدمة من الباحث

وليد محمد السيد عوض

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ طه عوض غازي (**رئيس لجنة الحكم على الرسالة**)
رئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ حسن عبد الحميد محمود (**مشرفاً وعضواً**)
كلية الحقوق - جامعة عين شمس – عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية

أ.د/ سعيد أبو الفتوح محمد (**مشرفاً وعضواً**)
رئيس قسم الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ عطا عبد العاطي السنباطي (**عضواً**)
أستاذ الفقه المقارن - كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أجيزت الرسالة:** **بتاريخ** / /

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

إهداء

إلى والدي ووالدتي أطال الله عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية . فلهما الفضل الأكبر في دعمي النفسي والمعنوي لإنجاز هذا العمل ، بحسن توجيهاتهما ونصحهما وإرشادهما لي . فجميع كلمات الشكر تعجز عن الوفاء بحقهما .

كما أتقدم بالشكر إلى **أسرتي الصغيرة زوجتي وبناتي** الذين وفروا لي المناخ الملائم للدراسة والبحث . وكم تحملوا من المشاق معي بكل صبر وجلد . فهم هبة الله لي لإعانتي على أعباء الحياة ومشاقها .

وأخيراً أشكر زملائي وكل من قدم لي يد الدعم والعون والمساعدة لإنجاز هذا العمل .

أشكر الله وأحمده على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى . واعترافاً بالفضل لأهله ، أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / طـــه عـــوض غـــازي **أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخة بكلية الحقوق جامعة عين شمس** ، لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، فرغم مشاغله الكثيرة وبتواضع العلماء لم يبخل عليَّ بالاستفادة من علمه وآرائه ومقترحاته ، فكان نِعمَ الأب والمعلم . فلسيادته كل الشكر والتقدير .

وكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / حسن عبد الحميد محمود **أستاذ فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة عين شمس ، وعميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر** ، والمشرف على هذه الرسالة، فقد وسعني بحلمه وكرمه ، فسيادته لم يبخل عليَّ بالنصح والإرشاد ، وكم كانت لتويجهاته الآثر الأكبر في تعليمي كيفية البحث والكتابة العلمية الصحيحة . ولولا مساعدته لي بروح العالم الجليل لما تمكنت من إتمام هذا العمل .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / سعيد أبو الفتوح مـــحمد **أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق جامعة عين شمس**، والمشرف على رسالتي ، فقد قدم لي النصح والإرشاد بروحه السمحة الودوده ، كما أشكره على ما بذله من جهد معي من أجل اخراج هذا العمل للنور، فلهذا العالم الجليل أتقدم بأسمى عبارات الامتنان والتوقير .

والشكر موصول أيضاً للأستاذ الدكتور / عطا عبد العاطي السنباطي **أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر** ، لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، لكي استزيد بعلمه واستفيد من آرائه السديدة . فلسيادته كل الشكر والتقدير .

مـقـدمـــة

الوقائع الطبيعية هي أساس نشأة الظواهر الإجتماعية والقانونية في الحياة الإنسانية ، فالوجود الإنساني يخضع لمجموعة من القوانين الطبيعية ، يتساوى فيها الإنسان مع غيره من الكائنات الحية الأخرى في توازن محكم، ولذلك يُقال أن القانون هو المُنتج الأخير لحالة الطبيعة التي لا دخل للإنسان فيها [١].

ومن المعلوم أن لكل مشكلة من المشكلات التي تتعرض لها الإنسانية جذور وأسباب مغروسة في التراث الموروث من الأجيال السابقة . وحتى نصل إلى المعنى الحقيقي للأشياء في العصر الحالي ، لا يمكن الإستغناء عن دراسة الماضي ومعرفة تاريخ تطوره . فدراسة التاريخ تساعدنا على فهم الواقع ، والحاضر ماهو إلا نتاج تفاعل لأحداث الماضي ، كما أن المستقبل ناتج من تفاعل أحداث الحاضر . ولذلك يمكن القول بأن التاريخ ماهو إلا قضايا وحلول ومنه نستقرأ المستقبل [٢]. ولإدخال القانون في مجال العلم يجب علينا تناول كيفية نشوء القواعد القانونية وتطورها ، ومدى ارتباطها بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية في المجتمع التي نشأت فيه وكافة الظروف التي ساهمت في نشأتها [٣]. علماً فأن الوقائع التاريخية ليست لها قيمة في ذاتها وإنما ترجع أهميتها في أثرها على تغير أو إستمرارية النظم الإجتماعية والقانونية[٤].

---

١ راجع : حسن عبد الحميد ، تاريخ النظم القانونية والإجتماعية "مقدمة تاريخية لمفهوم القانون"، ط٥، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٨ ، ص ٥ .

٢ راجع : حسن عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٨ – ٩ .

٣ راجع : طه عوض غازي ، فلسفة وتاريخ النظم القانونية والإجتماعية "نشأة القانون وتطوره" ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، (بدون تاريخ) ، ص ٩ .

٤ راجع : حسن عبد الحميد ، تاريخ القانون المصري الروماني والإسلامي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ١١ .

وعليه تقوم القواعد القانونية بمهمتها في تنظيم المجتمع الإنساني عن طريق ما تتضمنه من أحكام تكليفية تأمر بالقيام بفعل ما أو تنهي عنه . كما أن القواعد القانونية تواجه تنازعاً بين المصالح ، وتعمل على الموازنة بينها لتحدد المركز القانوني لكل من أصحابها [١]. فيمكننا القول أن المراكز القانونية عبارة عن مجموعة من الحقوق والواجبات المتقابلة التي يقررها القانون لمواجهة المصالح المتقابلة للأشخاص والجماعات [٢]. كما تتميز المراكز القانونية بأنها مراكز تقابلية ذات وجهين ، حيث أن المركز الذي يوجد فيه الشخص يكون في مواجهة شخص آخر ، أو في مواجهة جماعة من الجماعات ، أو في مواجهة الكافة . وتتميز أيضاً بأن أحد وجهيها إيجابياً والآخر سلبياً. ونجد أنها تتحلل إلى حقوق وواجبات ترتبط في داخلها ببعضها البعض، بحيث لا يمكن الفصل بينها .

وعند دراسة المراكز القانونية يتعين دراستها بما تتضمنه من حقوق وواجبات ، التي يكون لها أنواع مختلفة يطلق على كل منها إصطلاح معين كالإصطلاحات الأتية (الحق – السلطة – الإلتزام – الوظيفة – الواجب) [٣]. وأخيراً تتميز المراكز القانونية شأنها شأن القواعد القانونية التي حددتها بالعمومية والتجريد ، وعند التطبيق تتفرد تلك المراكز وتتخصص . ومن أهم الإصطلاحات التي يجب أن تشملها دراسة المراكز القانونية هو إصطلاح الحق . حيث مثلت فكرة الحق كثير من الإشكاليات الفلسفية بين منكر للفكرة من أساسها ، وبين مؤيد لها [٤].

---

١ راجع : حمدي عبد الرحمن ، المدخل لدراسة القانون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، دار نصر للطباعة الحديثة ، ٢٠١٠ ، ص ٥ : ١٥ .

٢ راجع : جلال علي العدوي ، الحقوق وغيرها من المراكز القانونية ، الإسكندرية ، منشأة المعارف، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

٣ راجع : جلال علي العدوي ، المرجع السابق ، ص ٩ – ١٠.

٤ راجع : حمدي عبد الرحمن ، مقدمة القانون المدني "الحقوق والمراكز القانونية" ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، بدون سنة أو دار نشر ، ص ٨ .